Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 13- Issue 1- June 2023 المجلد ١٣- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٣

Protection of the elderly in public international law

[1] abdulla Aziz Faiyd
Legal Adviser at the Presidency of Anbar University

Abstract:
The research included defining the elderly , defining their rights in international law, clarifying the problems of the elderly in terms of health , the emptiness that the elderly suffer from, and his financial problems that help him to fulfill his obligations , and reviewing the most important justifications that require their care in international law, and what are the most important international agreements that pertain to this category, and in conclusion, the reasons for the absence of a comprehensive international law to protect the dignity of the elderly.

1: Email:
abd_moans@uoanbar.edu.iq
2: Email:

DOI

Submitted: 1/3/2023
Accepted: 12/04/2023
Published: 26/06/2023

Keywords:
the elderly.
international law.
international conventions.
the rights of the elderly.

©Authors, 2023, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حماية المسنين في القانون الدولي العام

[١] م.م عبدالله عزيز فياض المونس مشاور قانوني في رئاسة جامعة الانبار

الملخص:

تضمن البحث تعريف المسن قانونيا والتعريف بحقوقهم في القانون الدولي وتبيان مشاكل المسن من الناحية الصحية والفراغ الذي يعانيه المسن ومشاكله المالية التي تعينه على تأدية التزاماته واستعراض اهم المبررات التي تستدعي رعايتهم في القانون الدولي وماهي اهم الاتفاقيات الدولية التي تخص هذه الفئة وختاما اسباب غياب قانون دولي شامل لحماية كرامة المسنين.

الكلمات المفتاحية:

المسنين، القانون الدولي، الاتفاقيات الدولية، حقوق المسنين.

المقدمة

بالنظر إلى تزايد أعداد كبار السن في مختلف دول العالم نتيجة التقدم الكبير في المجالات الطبية والبيئية والاجتماعية والصحية فقد تجاوز متوسط العمر المتوقع للأفراد في كثير من الدول المتقدمة ٧٠ عاما مما أدى إلى زيادة احتياجات كبار السن حيث أصبح واجبا على الدول ان تمدهم بحقوق متعددة سواء في مجال السكن والتغذية والرعاية الاجتماعية والأسرية وتأمين الدخل والعمل والتعليم.

وتلعب الاتفاقيات الدولية دورا فعال بتقديم الحماية لفئة المسنين التي جاءت من اجلها الا انه في حقيقة الأمر فان واقع المسنين من الرجال والنساء غير مشمول بتلك الحماية، فبداية لا يوجد اتفاقية خاصة بكبار السن كما لا يوجد أي حماية من خلال القوانين الدولية تلزم الدول باتخاذ الإجراءات المناسبة المتعلقة المسنين.

لذلك نحن اليوم بحاجة الى اتفاقية دولية للتأكيد على حقوق كبار السن ووضع نظام لمراقبة ومسألة الدول في كل ما يتعلق بحالة فئة المسنين، ولحين استحداث هذه الاتفاقية لابد من معرفة الوضع القانوني للمسنين من خلال

المنظومة القانونية الدولية والوقوف على ماهية حقوق كبار السن في الاتفاقيات الدولية.

أولاً: اهمية البحث

ان شريحة المسنين في المجتمع ذات نسبة لا يستهان بها وهم من وضعوا الاساس لحياة الشباب وترتيب نمط حياتهم هو مستقبل شباب اليوم ولكون الاهتمام بهم والتأكيد على حقوقهم اضحى ضرورة ملحة فقد تناول البحث حقوق فئة المسنين في القانون الدولي.

ثانياً: مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في دراسة حقوق المسنين في القانون الدولي والذي اخذ عدة محاور ابتداءً بتوضيح معنى المسن قانونيا والمشاكل التي يواجهها المسن وكذلك الاتفاقيات الدولية التي ابرمتها بعض الدول في سبيل الحفاظ على كرامة المسن وصحته وتواجده في المجتمع.

ثالثاً: هدف البحث

هو السعي لفهم المساعي الدولية وحرصهم على فئة المسنين من خلال الاتفاقيات الدولية وحث الدول العربية على وضع اتفاقية دولية للحفاظ على شريحة ذات اهمية كبيرة ضمن عناصر المجتمع وكينونته.

رابعاً: فرضية البحث

تقوم فرضية البحث على ان حقوق فئة المسنين لم تأخذ احقيتها في مجتمعاتنا العربية وتحتاج الى ايلاء الاهتمام الاكبر على الجوانب الصحية والاقتصادية التي تستوجب حرص القانون الدولي على وضع استحقاق هذه الفئة ضمن قانون يحمي المسن ويحفظ كرامته.

خامساً: منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالمراجع العربية والشبكة الدولية للمعلومات.

سادساً: هيكلية البحث:

المقدمة .
المبحث الاول: مفهوم المسنين ذوي الاحتياجات وحقوقهم.
المطلب الاول : مفهوم المسن قانونيا.
المطلب الثاني: مفهوم الحق في القانون الدولي.
المطلب الثالث: حقوق الانسان المسن والقانون الدولي
المبحث الثاني: المشاكل ومبررات فئات المسنين ذوي الاحتياجات الخاصة.
المطلب الاول: المشاكل التي يواجهها الاشخاص المسنين.
المطلب الثاني: مبررات حماية كبار السن كفئة هشة.
المبحث الثالث: التشريعات والاتفاقات الدولية.
المطلب الاول: موقف الاتفاقيات الدولية من حقوق المسنين.
المطلب الثاني: اسباب غياب نص قانوني دولي شامل لتعزيز و حماية حقوق كرامة فئة المسنين.
الخاتمة.
المراجع.

I. المبحث الاول

مفهوم حقوق المسنين وذوي الاحتياجات

ان لكثرة تعاريف فئات المسنين في التشريعات والقوانين الدولية جعلت من هذا المبحث تقسيم خاص من اجل الخوض في هذه التعاريف ومعرفة الاهم منها. وكذلك نتعرف على الحق وماذا يعني وهل يشمل هذه الفئة وكيف يمكن تطبيق مفهوم الحق لهم.

I.أ. المطلب الاول

مفهوم المسن قانونيا

هناك الكثير من التعاريف التي وردت للشخص المسن وكتب العديد من الباحثين على اختلاف اختصاصاتهم عن هذه الفئة المهمة من المجتمع سواء اجتماعيا او تربويا او نفسيا وكذلك هناك العديد من المصطلحات التي تشابه لفظ المسن من كهل وشيخ وذوي احتياجات خاصة والتي قد يصعب التمييز بينها الا انه طبيعة البحث هذه تفرض الاعتماد على التعريف القانوني.

إن تعريف المسنين من وجهة نظر قانونية مهم للغاية لأن هذا التعريف له آثار قانونية لصالح كبار السن، لأن التشريع هو الضامن لحقوق المسنين، والحامي من كل ظلم وجور قد يتم الكشف عنها، وهو الذي يضع البرامج المرتبطة بهذه الفئة من المجتمعات في الواقع.

وصنف بعض القانونيين الاشخاص المسنين الى ثلاث طوائف اساسية وهي:

١- **المسن الشاب**: وهو الشخص الذي يتراوح عمره ما بين الستين عاما الرابعة والسبعين عاما.

٢- **المسن الكهل:** وهو الشخص الذي يتراوح عمره ما بين الخامسة والسبعين عاما والرابعة والثمانين عاما.

٣- **المسن الهرم:** وهو الشخص الذي يتراوح عمره ما بين الرابعة والثمانين عاما ووفاته.

ومهما تكن طبيعة هذا التصنيف فان المتفق عليه هو ان الشخص المسن هو كل من بلغ الستين من عمره بغض النظر عن الحد الاقصى الذي قد يعيشه الانسان في هذه الحياة[١].

ان عدم وضع اتفاقية دولية لحماية الاشخاص المسنين على المستوى الدولي لا يعني بالمرة ان المجتمع الدولي لا يعير فئة المسنين اي اهتمام يستحقونه بل على العكس تماما فقد حظيت هذه الفئة باهتمام كبير من المجتمع الدولي، وتجسد ذلك من خلال إصدار توصيات والعديد من الإعلانات والقرارات التي شجعت على احترام حقوق هذه الفئة وحمايتها قانونا من كل ما يشكل خطر عليها، ولعل من اهم هذه التوصيات التي اعتمدها المجتمع الدولي من خلال هيئة الامم المتحدة، توصيةِ العمَل الدوليةِ بشان العمال المسنين التي اقرها مؤتمر العمل الدولي عام

(١) الدلو، هبة، "(أحكام المسنين في فقه العبادات: دراسة فقهية مقارنة)"، (رسالة ماجستير في الفقه المقارن، آلية ٥ الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة، سنة ٢٠٠٩)، ص٢٥.

١٩٨٠، وخطة عمِل فينَا الدولية للشيخوخِة عام ١٩٨٢، وخطة مدريد الدولية للشيخوخة عام ٢٠٠٢[١].

افتقار هذه المواثيق والإعلانات والتوصيات الدولية إلى نص يُعرِّف كبار السن بدقة ليس عيبا في هذه المواثيق، فالقاعدة العامة أن واضع النص القانوني سواء على المستوى الدولي أو الوطني ليس من اختصاصه أو من الواجب عليه قانونا أن يصوغ لكل واقعة أو حدث تعريفا دقيقا، فواضع النص إنما يضع المبدأ ويترك تعريفه للفقه ليتولى هذا المبدأ بالتعريف. وبناءً عليه، فإن يميل مفهوم الشيخوخة في المعاهدات الدولية التي تتبناها الأمم المتحدة إلى تمثيل عملية تغيير مستمرة تصاحب المراحل الأخيرة من الحياة، بدلاً من تمثيل فترة زمنية محددة وثابتة[٢].

يعرف كبار السن وفقا للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية على انه كل شخص بلغ الستين من عمره، وهذا ما اخذ به المشرع العراقي.

حيث ان هناك اتجاه عام في القانون الدولي يفرض أن كبار السنِ همَ فئِة السكان التي تبلغُ ٦٠ عامًا أو أكثر والتي ترتبط في اغلب الاحيان ببدايِة التقاعِد الرسمَي عن العمِل[٣].

I.ب. المطلب الثاني

مفهوم الحق في القانون الدولي

اثار تعريف الحق كثيرا من الجدل وإنه يحدد تعريفًا عامًا لطبيعة نظرية بحتة، تمامًا كما تتنوع الحقوق على نطاق واسع بحيث يصعب تقديم تعريف شامل لأشكالها المختلفة.

وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور ثلاثة مذاهب ينظر كل مذهب إلى الحق من زاوية، فمنهم من نظر إلى شخص الحق، ومنهم من نظر إلى موضوع الحق، ومنهم من أراد أن يوفق بين كل الاتجاهات ومن ثم كان لزاماً على الرجوع إلى هذه المذاهب الثلاثة وبيان الحق فيها وذلك على النحو التالي:

---

(١) "مشروع دليل الأشخاص المسنين في الجزائر"، وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، ديسمبر، (٢٠١٢).

(٢) عبد الجليل ريش، "الحماية القانونية لحقوق المسنين"، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ٢٠١٤).

(٣) الطالباني، ضحى، "الاطار القانوني الدولي و الوطني لكبار السن"، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية*، مجلد ١٠، عدد٣٩، (٢٠٢١).

حيث اتجه أصحاب المذهب الشخصي: في الفقه الألمانية خلال القرن التاسع عشر وتزعمه الفقيه سافيني والفقيه ويندشايد، والحق في نظر أصحاب هذا المذهب الشخصي هو: سلطة إرادية يخولها القانون للشخص في حدود معينة، فهذا الاتجاه يسلم بقدرة الإرادة على إنشاء الحق بصفة مطلقة، ومن هذا يتبين لنا أن هذا التعريف يعتبر غير جامع لقصوره عن شمول كل أفراد المعرف حيث لا يشمل كل الحقوق(١).

بينما اتجه المذهب الموضوعي: والذى تزعمه الفقيه الألماني إهرنج وهو ينظر إلى الحق من خلال الغرض منه ومن ثم فإنه يمكن تعريف الحق وفقاً لهذا المذهب (الحق هو الذى يمثل مصلحة أو محلاً يجلب نفعاً أو مغنماً لصاحبها) وهذه المصلحة أو المنفعة هي جوهر الحق . ومما يلاحظ على هذا المذهب: إن المصلحة المراد تحقيقها من خلال إنشاء حق ليست هي جوهر هذا الحق، وإنما هي الغاية أو الهدف المقصود منه ولا يكفي في الحق أن يقتصر على بيان الهدف منه، بل يجب أن يشتمل على تحديد لجوهره.

بينما اتجه أنصار المذهب المختلط: تعريفاً يجمع بين التعريفين السابقين ليكون تعريفاً وسطاً بينهما ولهذا سمى بالمذهب المختلط حيث عرف الحق بأنه "قدرة إرادية ومصلحة يحميها القانون.

ومن اهم ما عرف به الحق هو تعريف الاستاذ كابيتان الحق حيث عرف الحق بأنه مصلحة مادية أو معنوية يحميها القانون من خلال تمكين المالك من القيام بالإجراءات اللازمة لتحقيق هذه المصلحة(٢).

وقد تناول العديد من الفقهاء في كتاباتهم تعريف الحق وتحديد مدلوله ومنهم الفقيه دابان فقد يُعرَّف الحق بأنه امتياز يمنحه القانون لأي شخص ويحمي بوسائله. وفقًا لذلك، يتحكم الشخص في الأموال المعترف بها على أنها المالك أو المنسوبة إليه وفقًا لهذا، يسمح القانون للشخص باحتكار شيء ما والتحكم فيه من جانب واحد، وطلب أداء معين من الآخرين.

(١) عبد السلام ، سعيد، *الوافي في نظرية الحق*، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥).
(٢) حماد، رأفت، *النظرية العامة للحق دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي*، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢.

حيث يخلص الى تعريف الحق بأنه سلطة لشخص من الاشخاص يستطيع بمقتضاها ممارسة سلطات معينة يمنحها ويكفلها له القانون الدولي بغية تحقيق مصلحة يقرها[١].

I.ج. المطلب الثالث

حقوق الانسان المسن والقانون الدولي

حقوق الإنسان هي حقوق يستحقها الناس لأنهم بشر، بغض النظر عن العمر أو الجنسية أو العرق أو اللغة أو الجنس أو المؤهلات حيث عندما تُحترم هذه الحقوق، يمكن للناس أن يعيشوا حياتهم بكرامة ومساواة دون تمييز من أي نوع.

ان حقوق الإنسان معترف بها دوليًا ومقبولة من قبل الجميع، وهي ركيزة مهمة لفهمنا للطبيعة البشرية وقد تطور مفهوم حقوق الإنسان مع مرور الوقت، وتكمن أصوله في مجموعة واسعة من المفاهيم والتقاليد والموروثات الفلسفية والدينية والسياسية، ولا يوجد عصر واحد تعيش فيه حياة أفراد المجتمع الآخرين حيث ان التمييز ضد أي فئة في المجتمع أمر غير مقبول[٢].

ومع ذلك، مع التطور السريع للتوسع الحضري، فإننا ندرك العدد المتزايد لحالات التمييز ضد كبار السن، ويجب علينا مواجهة الأسباب الرئيسية لهذا التمييز.

إن معاملة كبار السن باحترام ومساواة مع الأجيال الشابة تخلق الظروف المناسبة لمشاركة جميع أفراد المجتمع في تنميته اذ انه من المهم أن نتذكر أن الأجيال الشابة اليوم ستشكل كبار السن في المستقبل حيث يوفر النظام الدولي لحقوق الإنسان نظامًا لإضفاء الشرعية على حقوق الإنسان وإنفاذها.

اذ يتضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان عددًا من المعاهدات أو الاتفاقيات، والتي يشار إليها عادةً بالقوانين "الصارمة"، لأنها تصبح ملزمة للدول بعد التصديق عليها وهذا يحتم على جميع الدول مراجعة قوانينها لتتوافق مع القانون الدولي وتطبيق السياسات والبرامج لتنفيذ كافة أحكام الاتفاقيات الدولية.

---

(١) الصباغ، كريم، "الحماية الدولية لحقوق المسنين في ضوء القانون الدولي العام و الشريعة الإسلامية"، (جامعة طنطا، كلية الحقوق٢٠٢٢).

(٢) سعود، يحيى، *حقوق الانسان بين سيادة الدولة و الحماية الدولية*، ط١، (القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٦).

وتعتبر الدولة منتهكة لهذه القوانين إذا فشلت في تعديل قوانينها لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية أو إذا كانت تتعارض مع هذه الأحكام.

وتحتوي كل اتفاقية أيضًا على نظام لمراقبة تنفيذها الجيد عادة ما يتم تشكيله من قبل لجنة من الخبراء المستقلين تسمى "هيئة الاتفاقية "، وكل دولة صادقت على الاتفاقية تقدم تقارير منتظمة ومنهجية، ويجب تقديم الدول مراحل تنفيذ أحكام الاتفاقية بإنشاء خطاب وإرساله في هيئة الاتفاقية هذه.

تقوم هذه الهيئة بمراجعة التقارير والتحقيق فيها وتقديم توصيات لتحسين التنفيذ السليم لأحكام المعاهدة من قبل الدول، كما أن معظم هذه اللجان قادرة أيضًا على قبول الشكاوى الفردية المتعلقة بانتهاكات الحقوق أو انتهاك القواعد والتحقيق فيها[١].

ظل موضوع حقوق الإنسان غير ذا أهمية، وغير محدد في أوروبا حتى نهاية القرن السابع عشر حتى بداية القرن الثامن عشر، وقد ساعدت على تطور فكرة حقوق الإنسان الأزمات السياسية والدستورية المتولدة عن التعدي على حقوق وحريات الأفراد والشعوب.

وعلى الصعيد الفقهي فليس هناك بعد مفهوم متفق عليه لحقوق الإنسان، وما يجري التأكيد عليه هو أن: "حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكرامة الإنسان وقيمته هي في جوهر الفلسفة التي انطلقت من أجلها الأمم المتحدة ..". ونجد معنى حقوق الإنسان في إحدى مجلات الأمم المتحدة، والتي عبرت عنها على شكل سؤال "ما هي حقوق الإنسان؟" لقد حددتها بشكل عام على أنها حقوق فريدة في طبيعتنا والتي بدونها لا يمكننا العيش كبشر[٢].

II. المبحث الثاني

المشاكل ومبررات فئات المسنين ذوي الاحتياجات الخاصة

يواجه المسنين مشكلات عديده وخاصة منهم ذوي الاحتياجات الخاصة حيث هناك عدة مشكلات في الحياة والمجتمع تواجههم منها صحية ونفسية وحتى مادية، وان هذه الفئة تعتبر ضعيفة جدا وتحتاج الى رعاية ذات طابع خاص، حيث

(١) رشيد ، بشار، "حماية الانسان بين القانون الدولي الانساني و القانون الدولي لحقوق الانسان"، *مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية*، مجلد ١٥/ عدد١، (٢٠٢٢).

(٢) سعد الله، عمر، *مدخل في القانون الدولي لحقوق الانسان*، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣).

سنتعرف في هذا المبحث عن اهم المشاكل التي تواجههم والمبررات التي تجعلهم من تصنيف الفئات الهشة وذات احتياج رعاية عالية في المجتمع.

II.أ المطلب الاول

المشاكل التي يواجهها الاشخاص المسنين

يواجه المسن في هذه المرحلة من حياته مشكلات عديدة ومتنوعة من حيث طبيعتها ودرجة حدتها ومنها:

١ـ المشاكل الصحية:

تحدث هذه المشاكل بسبب التغيرات الجسدية لدى كبار السن، وتعتبر العوامل الوراثية والبيئة والنظام الغذائي من العوامل التي تؤثر على التغيرات الجسدية والجوانب الصحية لدى كبار السن، مع التركيز على العائلات التي ينتمي إليها كبار السن اذ يتفاقم هذا العبء على الأسرة عندما يكون كبار السن غير قادرين على أداء بعض وظائفهم، حيث يصبح من واجب هؤلاء رعاية ومعالجة علاج كبار السن.

ان الامر لا يقتصر على صحة المسن من الناحية العضوية فقط بل ان التقدم في العمر بالنسبة للشخص المسن يؤثر على صحته النفسية حيث تنشا مشكلات نفسية يعاني منها المسن مثل عدم القدرة على التكيف مع المواقف الجديدة في الحياة، مما يؤدي إلى ظهور أنماط غريبة، وما إلى ذلك في سلوكياته حيث يصبح المسن عنيدا عدوانيا في تصرفاته[١].

٢ـ مشاكل الفراغ

ان معظم المسنين غير معدين نفسيا و اجتماعيا لاستثمار اوقات فراغهم فالمسن بمجرد احالته على التقاعد في ادبيات الدول يصبح رقما اضافيا في المجتمع لا يلتفت اليه الا نادرا، وعلى هذا الأساس يعتبر الفراغ من أهم المشكلات التي تواجه الشخص المسن، فالإحالة على التقاعد والانقطاع عن عالم الشغل، وشعور المسن بالوحدة والانتقال إلى حياة العزلة والشعور بحياة الحرمان من العلاقات العائلية، كل ذلك يستدعي تعويض المسن عما فقده بالأنشطة الترفيهية

(١) عبد الجليل ريش، "الحماية القانونية لحقوق المسنين"، (رسالة ماجستير: كلية الحقوق، جامعة الجزائر،٢٠١٤).

التي تؤدي إلى خلق علاقات جديدة بين المسن وغيره من الأفراد الذين يلتقي بهم عند القيام بالنشاط الترفيهي[١].

٣- المشاكل الاقتصادية

إن إحالة الشخص المسن على التقاعد سواء كان تقاعدا اختيارا أو إجباريا يعني انسحاب هذا الأخير من عالم العمل و الجهد، وبطبيعة الحال هذا الوضع الجديد الذي آل إليه المسن سوف يفقده جزءا هاما من دخله، وبالتالي يجد نفسه في مواجهة وضع اقتصادي صعب يتمثل في انخفاض مداخله مقابل ازدياد أعباءه المالية التي تنتج عن تلبية حاجاته المختلفة المتزايدة باستمرار، ويصبح المسن في غاية العجز عن توفير مداخيل إضافية لمواجهة متطلبات الحياة بسبب تدهور حالته الصحية من جهة، وقلة فرص العمل الإضافي لهذه الفئة من فئات المجتمع[٢].

٤- المشاكل الاجتماعية

يفقد الشخص القدرة على إجراء الاتصالات الاجتماعية بحرية وفقًا لاحتياجاته ورغباته حيث يعد كبار السن يفقدون السيطرة بمرور الوقت ويحتاجون إلى المساعدة من أطفالهم وعائلاتهم وأصدقائهم وجيرانهم[٣].

II.ب. المطلب الثاني

مبررات حماية كبار السن كفئة هشة

يولد الانسان ضعيفا وينتهي ضعيفا ومن هنا تستلزم عوامل هشاشة كبار السن معاملة متميزة تسمح لهم بالتمتع بحقوق الانسان من دون تمييز عن الفئات العمرية الاخرى ومن أخطر دواعي الهشاشة هي:

اولا: النقص التشريعي: حيث ان عدم وجود قانون موحد لحماية حقوق كبار السن هو عقبة بحد ذاته تحول دون كفالة احترام حقوق كبار السن، إضافة الى النقص الذي يعتري المنظومة القانونية التي تم استعراضها سابقا هو سبب

(١) صباح ، فرح، *مشكلات المسنين*، دراسة اجتماعية ميدانية في دار المسنين في بغداد، (جامعة بغداد: كلية تربية ابن الهيثم، ٢٠٠٧).

(٢) القرني ، محمد، *اساليب علاجية في مجال رعاية المسنين*، دراسة مقدمة الى جامعة ام القرى، (السعودية: ٢٠٠٨).

(٣) محمد ، احسان، معجم *علم الاجتماع*، (بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠).

يوضح عدم الاهتمام الكافي بمجال رسم السياسات المعنية بحقوق كبار السن وافتقارهم للخدمات لذلك ننتمي على المشرع العراقي إعادة النظر بالمنظومة القانونية كاملة.

ثانيا: النقص في مجال الممارسات: حيث يعاني كبار السن من العديد من الممارسات السلبية التي تؤدي الى الانتقاص من حقوقهم وعدم تمكينهم منها فعلى سبيل المثال ان عدم التهيئة البيئية وعدم توفير أجهزة مساندة في المرافق العامة والمرافق الترفيهية سيؤدي الى إعاقة حركة كبار السن وصعوبة دمجهم ومشاركتهم في المجتمع.

ومن الجدير بالذكر يعد النقص في مجال دور الاعلام من أحد اهم المواضيع التي تلعب دور كبير إذا ما تم تفعيلها بالطريقة الصحيحة حيث ان دور الاعلام من الممكن ان يكون فعال من خلال التوعية بحقوق كبار السن سواء كانت بتلك الحقوق المدنية او السياسية او الاقتصادية والثقافية وبيان ما هو دور المجتمع براعية واشراك كبار السن، الا ان الواقع الفعلي يشير الى ان الاعلام في الغالب ما يهمش دور كبار السن وفي حال سلط الضوء علية يكون من خلال استدرار العطف على هذه الفئة[١].

ثالثا: الرعاية الصحية: تعد احد العقبات التي تواجه كبار السن فما زال النظام القانوني العراقي لا يوفر أي حل شامل وجامع مانع او نهج قائم على حقوق الأنسان يتناول حماية صحة كبار السن بالإضافة الى عدم وجود تنسيق بين القطاعات في توفير مجال الرعاية الصحية بدا من عادة التأهيل فلا يوجد أي اطار تشريعي يمكن كبار السن من موضوع الوقاية او الحصول على المعلومات التي تدعم وسائل التمريض والرعاية فلا يوجد مراكز مخصصة للرعاية او بالإضافة إلى عدم وجود رعاية طبية متخصصة تتعلق بكبار السن، مثل طب الشيخوخة

(١) فرحات، بثينة، "التقرير الدوري الثاني حول اوضاع كبار السن في المملكة الاردنية الهاشمية"، المركز الوطني لحقوق الانسان، (٢٠١٧).

وتمريض المسنين و هناك نقص في خدمات الرعاية المنزلية المتخصصة والتي يقدمها القطاع الخاص و لا يتم التقليل من كلفتها لهذه الفئة[١].

نظرا لمعاناة فئة كبار السن من الامراض المزمنة والهشاشة فانهم معرضون أكثر لخطر الوفاة والامراض الشديدة لما بعد الاصابة.

وفي جائحة كورونا عانت فئة المسنين كثيرا حيث مات الاشخاص الذين تزيد اعمارهم عن ٨٠ سنة بمعدل خمس اضعاف المعدل المتوسط، كما يقدر ان ٦٦% من الاشخاص الذين تبلغ اعمارهم ٧٠ سنة وأكثر يعانون من حالة مزمنة واحدة على الاقل، كذلك عانت هذه الفئة من التمييز بالعلاج ومراعاة الفئة الاقل سنا وكذلك صعوبة الوصول للمراكز العلاجية من قبل هذه الفئة وكذلك عانت هذه الفئة من العزلة خوفا من انتقال العدوى لهم[٢].

رابعاً: المسنين ضحايا التعنيف

ان اساءة معاملة المسنين هي من اهم المشاكل التي يعاني منها المسنون وتضاعف معاملاتهم اليومية، وهي معاناة متوفرة في كل من البلدان النامية والمتقدمة اما معدل انتشار هذه المشكلة فلا يوجد الا فقط في البدان المتقدمة لذا فهي تتطلب استجابة عالمية متعددة الاوجه تركز على حماية المسنين.

خامساً: النزوح واللجوء

بحلول نهاية سنة ٢٠١٩ نزح قسرا ما يقرب من ٨٠ مليون شخص ويقدر ان ٤% من جميع النازحين في العالم هم من كبار السن فقد افاد "مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية" في اوكرانيا ان التقديرات تشير الى ان ٣٠% من السكان المتضررين من النزاع يحتاجون الى المساعدة هم من المسنين[٣].

(١) الطالباني ، ضحى ٢٠٢١(الاطار القانوني الدولي و الوطني لكبار السن) / مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية / مجلد ١٠/عدد٣٩.

(٢) لوكال، مريم، "حماية حقوق كبار السن: دراسة مقارنة في الاليات القانونية الدولية و الوطنية)"، *مجلة حقوق الانسان و الحريات العامة*، مجلد ٣، عدد ٦ ، (٢٠٢١).

(3) UNHCR, Working with older persons in forced displacement, GENEVE, 2021, p. 6.

III. المبحث الثالث

التشريعات والاتفاقات الدولية

هناك عدة مواقف لدول من مختلف أنحاء العالم من اجل حماية كبار السن وجعل لهم حقوق واهتمام في الاتفاقيات والتشريعات الدولية من اجل توفير حياة كريمة لهم ورعاية خاصة لحمايتهم من مختلف مشاكل التي تواجههم

III.أ. المطلب الاول

موقف الاتفاقيات الدولية من حقوق المسنين

يتضح موقف الاتفاقيات والصكوك الدولية من خلال استعراض الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الأنسان وكيف تناولت حقوق كبار السن بالإضافة الى ضرورة بيان الجهد الدولي ذو الطبيعة الفئوية أي الخاص بفئات معينة حيث توجد العديد من الصكوك الخاصة بحقوق الأنسان المخصصة لفئة من البشر الذين هم بحاجة الى حماية خاصة سواء كان ذلك لاعتبارات ذاتية او اعتبارات موضوعية تتعلق بالأوضاع الاجتماعية او الاقتصادية او بظروف معينة او بسبب اختلاف القدرات الذاتية من خلال استعراض هذه الصكوك كما يلي:

أولا: موقف الإعلان العالمي لحقوق الأنسان والعهدين الدوليين من حقوق كبار السن:

جاء الإعلان العالمي لحقوق الأنسان بمجموعة من القواعد والحقوق العامة التي تشمل جميع الأشخاص، وهذا ما يظهر بشكل واضح في صياغة ديباجة كل منهما فلا مجال للشك في عمومية النصوص وان جميع الحقوق الواردة في الإعلان والعهدين اقرت (جميع البشر في مأمن من التمييز من أي نوع، سواء على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقدات السياسية أو غيرها أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو المولد أو غير ذلك).

الحقوق والحريات التي تستحقها. أو أي حالة أخرى (حيث ان النص يسمح بإضافة ان يكون السن سببا من أسباب التمييز، ويرى البعض ان مجرد ذكر عبارة او أي أوضاع أخرى من الممكن ان تشمل التمييز على أساس السن[١].

(١) الياس، يوسف، *الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون، دراسة قانونية تحليلية مقارنة*، (سلسلة الدراسات الاجتماعية: ط١، عدد ٦٩، ٢٠١٢).

ومن خلال استعراض النصوص الاخرى نجد انه لا يوجد نص بشكل خاص على أي حقوق خاصة للمسنين خلافا لما هو عليه بالنسبة لحقوق الفئة العمرية الاقل سنا (الاطفال).

ومن الجدير بالذكر انه وباستقراء نص المادة ٢٢ من "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" يمكن ان نجد إشارة ضمنية الى استفادة كبار السن من موضوع الضمان الاجتماعي حيث نصت المادة على ("تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية")، كما أكد الإعلان العالمي لحقوق الأنسان على الموضوع ذاته بصورة أكثر وضوح حين نص في المادة ١\٢٥ منه على ضرورة تامين معيشة كل شخص في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة[١] .

ثانيا: توصيةِ العمَل الدوليَة رقم (١٦٢) بشأن المسنين:

عالجت هذه التوصيةِ الأحكام الخاصة بالعمال الذين من الممكن ان يواجهوا صعوبات في الاستخدام المهني والسبب في ذلك يعود الى تقدمهم في السن، واشارة التوصية في احكامها العامة الى ان العمال الذين تنطبق عليهم هذه التوصية يشار اليهم بالعمال المسنين، حيث وضعت هذه التوصية احكام تعالج المشاكل المتعلقة باستخدام العمال المسنين و ذلك من خلال وضع استراتيجية شاملة ومتوازنة لتحقيق العمالة الكاملة لهم فقد نصت على ضرورة ايجاد سياسة وطنية لكل دولة لتعزيز مبدا تكافؤ الفرص و المساواة دون ان يكون السن سببا للتميز في الاستخدام او المهنة خصوصا فيمِا يتعلقُ بالحصولِ علىَ خدمات التوجيه المهني و مراعاة المهارات الشخصية و خبرتهم و مؤهلاتهم بالإضافة الى ضرورة التأكيد على توفير الاجر المتساوي و توفير ظروف عمل فيها تدابير سلامة و صحة و ضمان اجتماعي وذلك من خلال سن تشريعات ووضع سياسة وطنية ترمي الى تحسين ظروف وبيئة العمل في كل مراحل الحياة، وتدابير تتفق مع إمكانية تمكين العمال المسنين من الاستمرار بالعمل بشروط مقبولة ويكون ذلك بمشاركة المنظمات الممثلة إصحاب العمل والعمال[٢] .

---

(١) الطالباني، ضحى، "الاطار القانوني الدولي و الوطني لكبار السن"، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية*، مجلد ١٠، عدد٣٩، (٢٠٢١).

(٢) مؤتمر العمل الدولي، ١٩٨٠، فقرة ثانيا.

كما تناول الجزء الأخير من توصية منظمة العمل الدولية موضوع الإعانات حيث فرق بين اعانة الشيخوخة واعانة التقاعد، فقد اعتبرت التوصية ان مزايا الشيخوخة هي المزايا التي يتم دفعها عندما يصل الشخص إلى سن معينة، ومزايا التقاعد هي مزايا يتم توفيرها بشرط ألا يشارك الموظف في أنشطة جني الأرباح(١).

ثالثا: خطِة عملَ فينَا الدوليَة للشيخوخِة لسنة (١٩٨٢)

هناك مبادئ اساسية أكدت عليها هذه الخطة حيث اتسمت هذه المبادئ بطابع الشمولي و العمومية تعد من ابرز سمات مبادئها و منها ضرورة الانصافِ بيَن الفئاِت العمريِة المختلَفة لإيجاد مجتمعِ تتكامَل فيه الاعمار خالياً منِ التمييُز علِي اساس الاعمار حيث انه في حال عدم وجود الانصاف بين الفئات العمرية و التمييز على اساس السن سيؤدي الى نتائج مفادها عزلُ الفئاتِ العمريَة و التمييِز على اساس السن سيؤدي الى نتائج مفادها عزُل الفئاتِ العمريةَ بعضهَا عنِ بعضَ، كما أكدت الوثيقةِ علِي الحاجة إلى المساهمات الروحية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكبار السن و كذلك يعتبر الإنفاق على المسنين ذا قيمة في المجتمع ويجب اعتباره استثمارًا دائمًا.

بالإضافة الى إشارة الوثيقة على الأهمية الكبرى للأسرة والدور الذي تلعبه في مسألة رعاية المسنين، ما هي المساهمة التي يمكن أن تقدمها الأسر في تقديم الدعم والرعاية للمسنين في المجتمع، وما يجب على الحكومات أن تدعم وتشجع الأنشطة التطوعيةَ التيِ تقدم مثل هذا الدعم. لم تغفل هذه الوثيقة تأثير الشيخوخة على التنمية الاجتماعية. وذلك لأن الاتجاه المتزايد نحو الشيخوخة السكانية المتعاقبة يجب أن تشكل تحديات للمخططين على المستويين الدولي والوطني، وبالتالي في البلدان التي لديها أنظمة ضمان اجتماعي راسخة. يجب أن نعتمد على القدرة الماليةَ لتحملِ الأعباء الجديدة المتراكمة والمؤجلة على أساس استحقاقات التقاعد على أساس الدخل لعدد متزايد من كبار السن(٢).

(١) مؤتمر العمل الدولي، ١٩٨٠، فقرة رابعا.
(٢) قرار الجمعية العامة، ٢٦٢/٥٤.

رابعا: "مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن"

اكدت الأمم المتحدة من خلال هذه المبادئ على ضرورة تشجيع الحكومات على ادماج المبادئ التالية في برامجها الوطنية قدر الإمكان وتتمثل هذه المبادئ بما يلي:

١ـ **الاستقلالية:** حيث نصت مبادئ الأمم المتحدة على ضرورة ان يحصل كبار السن على السكن اللائق والغذاء والملبس والرعاية الطبية، فضلاً عن توفير مصدر للدخل ودعم الأسرة والمجتمع، كما اوجبت مبادئ الأمم المتحدة اتاحت الفرصة لكبار السن للعمل بالإضافة الى ضرورة تمكينهم للاستفادةِ منَ برامجِ التعليمُ والتدريبَ الملائمةِ وأخيرا نصت هذه المبادئ على ضرورة تمكين المواصلات لكبار السن.

٢ـ **المشاركة**: حيث اكدت المبادئ على ضرورة ادماج كبار السن في المجتمع وذلك من خلال المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسات التي تؤثر في رفاهيتهم كما انه من الضروري ان يقدم كبار السن معارفهم ومهاراتهم الى الأجيال القادمة(١).

٣ـ **الرعاية:** اوجبت المبادئ الأساسية للأمم المتحدة توفير رعاية وحماية من قبل الآسرة والمجتمع لكبار السن وذلك من خلال إمكانية الوصول إلى الرعايةِ الصحيَة للحفاظ علىِ أو استعادةِ المستويات المثلى من السلامةِ والوقايةَ من المرض/ بالإضافة الى إمكانية الحصول على الخدماتِ الاجتماعيةَ والقانونيةِ وأخيراً تمكين كبار السنِ منِ التمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية من خلال الاحترام التام لكرامتهم ومعتقداتهم وخصوصيتهم.

٤ـ **تحقيق الذات:** وذلكِ منِ خلالَ تمكين كبار السن من البحث عن فرص التنمية الكاملة والاستفادة من الموارد التعليمية والروحية والثقافية للمجتمع(٢).

٥ـ **الكرامة:** حيث لم تهمل مبادئ الأمم المتحدة الخاصة بكبار السن موضوع العيش بكرامة فنصت على ان العيش بكرامة يكون من خلال توفير الآمن وعدم الخضوع ألي نوع من أنواع الاستغلال او سوء المعاملة سواء كان ذلك جسديا او ذهنيا، إضافة الى ضرورة ان يعامل كبار السن بطريقة منصفة دون

(١) الياس ، مصدر سابق، ٢٠١٢.
(٢) مبادئ الامم المتحدة، القرار ٩١/٤٦.

التمييز بسبب العمر او الجنس او الخلفية العرقية او الاثنية او عن مدة مساهمتهم الاقتصادية.

خامسا: خطةِ عملَ مدريِد الدوليةِ للشيخوخةَ (٢٠٠٢):

تعد خطة عملِ مدريدِ الدوليةَ للشيخوخةَ ٢٠٠٢ خطةِ العمل الثانية للشيخوخةَ التي اقرتها الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة سنه ٢٠٠٢ ،وذلك بغية التأكيدُ علي ضرورةَ بناء مجتمع لجميع الأعمار و اتاحة الفرصة امام كبار السن لمواصلة المشاركة في كافة شؤون المجتمع و ازالة كل ما يستبعد كبار السن او يعتبر تمييزا ضدهم، إضافة الى ذلك احد اهداف هذه الخطة هو وضع سياسات دولية للشيخوخة بطريقة تتلاءم مع القرن الحادي والعشرين من خلال الدعوة الى تعيير كافة المواقف والسياسات والممارسات على جميع الأصعدة للاستفادة من الإمكانيات الهائلة لكبار السن. كما اوردت خطة مدريد لسنة ٢٠٠٢ توصيات محددة للعمل حيث اقتضت هذه التوصيات بإعطاء الأولوية ضمن ثالثة توجيهات رئيسية هي: الشيخوخة والنمو وتوفيرُ الخدمات الصحيةِ والرفاهيةَ لكبار السنِ وخلق بيئة داعمة لكبار السنِ[١].

III.ب. المطلب الثاني

اسباب غياب نص قانونيِ دوليَ شامل لتعزيزِ وحمايةَ حقوقِ كرامةَ فئة المسنين:

١- فراغ النصوص الدولية في مجال حماية المسنين باستقراء النصوص الدولية لحقوق الانسان المعنية بالمسنين يلاحظ ان معظم معاهدات حقوق الانسان تتضمن التزامات ضمنية تجاههم فقط ويمكن العثور على اشارات صريحة، وان كانت قليلة الى حظر التمييز على اساس السن خاصة في معاهدات حقوق الانسان الاحدث عهدا مثل المادة السابعة من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وافراد اسرهم لسنة ١٩٩٠.

٢- عدم اتساق الانظمة القائمة في التطبيق ناهيك عن صياغة مبادئ تنظيمية لتوجيه الاجراءات والسياساتِ الحكوميةَ في هذا المجال.

(١) النجداوي، اروي، *تقييم الاستراتيجية الوطنية الاردنية لكبار السن*، (الأردن: المجلس الوطني لشؤون الاسرة، عمان، ٢٠١٣).

٣- عدمِ اعترافَ المعاييرُ العامةَ لحقوقِ الانسان بحقوقِ الجيَل الثالث لصالح فئة المسنين.

٤- صعوبة توضيح التزامات الدول فيما يتعلق بفئة المسنين.

٥- تجاهل اجراءات رصد معاهدات حقوق الانسان بشكل عام لفئة المسنين.

٦- عدم ابراز قضايا الشيخوخة بما يكفي في الصكوك الراهنة مما يحول دون تثقيفِ الجمهورُ في هذه المجالِ وبالتالي ادماج المسنين بصورة فعالة[١].

الخاتمة

انِ المجتمعَ المتكامل هو المجتمع الذي يراعي كل فئاته العمرية على اختلاف ادوارهم فيه من الطفل حتى المسن، ولما كانت فئة المسنين ذات نسبة سكانية عالية في المجتمعات على حد سواء وجب من هذا المنطلق دراسة هذه الشريحة ومعرفة اهتمام القانون الدولي بها من خلال الخطط والاتفاقيات التي تحفظ كرامة الانسان بشكل عام وتحافظ على حقوقه وهذا ما حاول بحثنا المرور على ما تحتويه من نقاط قابلة للدراسة والتطوير.

استنتاجات البحث؟

١. ان التفكك الاسري يعد من اهم الاسباب التي تؤدي الى عدم رعاية كبار السن من قبل ذويهم
٢. ان غياب النصوص التشريعية التي تخص هذه الفئات تجعل حمايتهم ضعيفة
٣. قلةِ المشاريع الدولية التيِ تقدم المساعدات المعنوية والمادية لهم وعدم وجود الدعم الكافي لهم
٤. الاستجابات العالمية ضعيفة جدا في حالات تعنيف كبار السن ذوي الاحتياجات الخاصة
٥. قلة اهتمام الدول بتقديم المساعدات المالية لكبار السكن ذوي الاحتياجات الخاصة. ولكون هذه الفئة تكون بحاجة الى اموال لغرض العلاج وغيره يكونوا معرضين للتشرد والاستغلال.

(١) رشيد، اوشاعو، "الجهود الدولية والوطنية لحماية حقوق كبار السن"، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية*، مجلد ٥٤، عدد٥، (٢٠١٧).

٦. يكاد ان ينعدم وجود مشاريع تستقطب كبار السن التي من الممكن ان توفر لهم عمل مناسب لهم يامن لهم مكسب مالي جيد للعيش.

توصيات البحث؟

١. ضرورة الاسراع في وضع قوانين دولية لحماية كبار السن
٢. فتح منظمات ومؤسسات تقوم بخدمات ذات مستوى عالي من اجل حماية كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة
٣. تقديم مشورات مجانية وبمؤسسات خاصة من اجل تقديم نصائح ومشورات بكيفية التعامل مع المسنين وتقديم المساعدة لهم
٤. بث روح التماسك العائلي والمحبة بين افراد المجتمع من اجل حماية كبار السن وضع نصوص قانونية مشدده على كل من يعتدي على فئات كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

المراجع

أولاً: الكتب:

١. حماد، رأفت، *النظرية العامة للحق دراسة مقارنة بالفقه الاسلامي*، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢.
٢. سعد الله، عمر، *مدخل في القانون الدولي لحقوق الانسان*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣.
٣. سعود، يحيى، *حقوق الانسان بين سيادة الدولة و الحماية الدولية*، ط١، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٦.
٤. صباح، فرح، *مشكلات المسنين*، دراسة اجتماعية ميدانية في دار المسنين في بغداد: كلية تربية ابن الهيثم، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
٥. الصباغ ، كريم، *الحماية الدولية لحقوق المسنين في ضوء القانون الدولي العام و الشريعة الاسلامية*، جامعة طنطا: كلية الحقوق، ٢٠٢٢.
٦. عبد السلام ، سعيد، *الوافي في نظرية الحق*، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٥.
٧. محمد، احسان، معجم *علم الاجتماع*، بغداد: دار الرشيد.

٨. النجداوي، اروي، *تقييم الاستراتيجية الوطنية الاردنية لكبار السن*، عمان: المجلس الوطني لشؤون الاسرة، الاردن، ٢٠١٣.

٩. الياس، يوسف، *الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون- دراسة قانونية تحليلية مقارنة*، سلسلة الدراسات الاجتماعية: ط١، عدد ٦٩، ٢٠١٢.

ثانياً: الرسائل الجامعية

١. الدلو، هبة، "أحكام المسنين في فقه العبادات: دراسة فقهية مقارنة" رسالة ماجستير في الفقه المقارن، آلية ٥ الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية بغزة، سنة ٢٠٠٩، ص: ٢٥.

٢. عبد الجليل ريش، "الحماية القانونية لحقوق المسنين"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،٢٠١٤.

ثالثاً: البحوث والندوات:

١. جاب الله ، طيب، "المشكلات النفسية و الاجتماعية لدى كبار السن واليات التكفل بهم"، *مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، الجزائر*، مجلد ٦، عدد ١ ، (٢٠٢١).

٢. رشيد، اوشاعو، "الجهود الدولية والوطنية لحماية حقوق كبار السن"، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية*، مجلد ٥٤، عدد٥، (٢٠١٧).

٣. رشيد، بشار، "حماية الانسان بين القانون الدولي الانساني و القانون الدولي لحقوق الانسان"، *مجلة الحقوق و العلوم الانسانية*، مجلد ١٥، عدد١، (٢٠٢٢).

٤. الطالباني، ضحى، "الاطار القانوني الدولي و الوطني لكبار السن"، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية و السياسية*، مجلد ١٠،عدد٣٩، (٢٠٢١).

٥. القرني، محمد، "اساليب علاجية في مجال رعاية المسنين"، *دراسة مقدمة الى جامعة ام* القرى، السعودية، (٢٠٠٨).

٦. لوكال، مريم، "حماية حقوق كبار السن: دراسة مقارنة في الاليات القانونية الدولية و الوطنية"، *مجلة حقوق الانسان و الحريات العامة*، مجلد ٣، عدد ٦، ٢٠٢١.

٧."مشروع دليل الأشخاص المسنين في الجزائر"، *وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة*، ديسمبر، (٢٠١٢).

رابعاً: التقارير:

١.فرحات ، بثينة، "التقرير الدوري الثاني حول اوضاع كبار السن في المملكة الاردنية الهاشمية"، المركز الوطني لحقوق الانسان، ٢٠١٧.

خامساً: المراجع باللغة الانكليزية:

1-UNHCR, Working with older persons in forced displacement, GENEVE, 2021, p. 6.